

القانون في فلسطين حيث تعززت أهمية الجدل القانوني دفعا عن تضييق العرب ومطالبهم في فلسطين . فكانت دراسة القانون ضرورية لا لباط بلطان وعد بلفور وخطل السياسة الخارجية البريطانية تجاه فلسطين والصهيونية . ومع أن فلسطين العربية كانت - ككل نام - بأمر الحاجة الى المتخصصين في المجالات التقنية والمهنية الصناعية ، فان افراد الاغلبية الساحقة من أفراد النخبة السياسية العربية كانوا متخصصين في الميادين القانونية والانسانية (١٨) .

ومن الجدير بالملاحظة ان كمية مواد الدراسات الانسانية في الميادين الدراسية للاعضاء ، كبيرة . وان هذا الامر يجد تفسيره في الوضعية الفريدة التي كانت فلسطين العربية تجتازها . فخلال فترة الانتداب البريطاني ، كان ابناء النخبة السياسية العربية في فلسطين مهتمين في النضال من اجل الاستقلال السياسي ، ومن اجل التعبئة ضد الصهيونية . وهكذا فان استغراق هذه النخبة في الشؤون السياسية ، يفسر سبب هذه النسبة المتدنية من المتخصصين في النواحي العملية من اجتماعية وطبية بين جميع اعضاء الهيئة . وقد يكون هذا الانهك كفيلا كذلك بتفسير سبب

الجدول الرقم (٨)

التخصص الدراسي لآعضاء الهيئة العربية العليا
لفلسطين : تصنيف عام لميادين التخصص (١٩)

ميدان التخصص	العدد النسبة المئوية
القانون	٩
القانون والعلوم السياسية	١
القانون والعلوم السياسية والتاريخ	١
التاريخ	١
الطب	٢
القبارة	١
الهندسة	١
لا يحملون درجات علمية	١٦
المجموع	٣٢

١١ اذا أضفنا عضوين آخرين يحملان درجات علمية في القانون وميادين أخرى غير القانون . وعلى هذا تصبح النسبة المئوية للمحامين الاحد عشر ٢٣٢٪ من مجموع أعضاء الهيئة بين ١٩٣٦ و ١٩٤٨ . وان هذا الخضور القوي بنسبة عالية لرجال القانون بين أعضاء الهيئة ، يعكس معالمة اللاختصاصيين أكثر من الاختصاصيين في النظام السياسي لفلسطين العربية .

على أنه قد يكون هناك تفسير آخر لهذه الظاهرة ، وهي ان الامر يعكس المنزلة المحترمة للمؤسسات القضائية والهيئات القانونية ، ودلالة على وجود التقاليد التشريعية في المجتمع العربي . وعلى أي حال فانها شاهد على المكانة العالية نسبيا التي كان ينظر بها الى رجال القانون والمحامين في فلسطين العربية . وكان هناك تقدير خاص لميدان القانون لعدة أسباب . فمعد عقود من السنين والمحامين في فلسطين العربية بواجب من منافسة . ويسعى الكثير من الشبان الطموحين من ابناء اسر الطبقة العليا الى تحقيق مكانة اجتماعية ارتقى وتقدير خاص ، متمسكين بهمة القانون .

ولقد كتب بندا يقول ان التخصص في الميادين الانسانية والقانونية « يشكل كما يبدو ارضاء - او اشباعا - لمستوى المكانة في المجتمع وفق تقاليد المجتمعات النامية » (١٧) . اصف الى ذلك ان الكثير من اسر الطبقات العليا كانوا يمهثون بابنائهم لدراسة القانون والتدريب على المحاماة كي يتولوا حماية أعمال الاسرة المالية ومصالحها التجارية والعقارية ، وكذلك من أجل ان يكونوا ممثلين في الميدان السياسي بعد تخرجهم . كما أن طلاب القانون ادركوا جيدا - وكذلك اسرهم - الفرص العظيمة المتاحة في الحكومة والادارة للمتخصصين في هذا الحقل . وكانت هذه الاسر تنظر الى دراسة القانون على أنها أشد أنواع المؤهلات العلمية ملائمة لتولي المراكز السياسية والمناصب الادارية . وهذه النظرة ، جعلت المحامين في المجتمع العربي الفلسطيني يشعرون بأنهم افضل الخريجين لتولي المراكز السياسية ، وان مجتمعهم ينظر اليهم كذلك فعلا . وبهذا المفهوم ، يمكننا اعتبار طلاب القانون كجماعة نخبة محتملة .

لقد كان هناك شعور بشدة الحاجة الى دراسة